

الحفاظ على الموارد البحرية

جدول المحتويات

2 لمحة عامة
2 التحديات
3 المبادرات
3 الثروة السمكية
3 إصلاح الموانئ الساحلية والبحرية في دولة الإمارات
4 المحميات البحرية
5 التلوث البحري
5 الأثر
6 خاتمة

لمحة عامة

تغطي مياه المحيطات نسبة 70٪ من مساحة الكرة الأرضية، ويعتمد البشر على البحار والمحيطات في توفير الغذاء والمياه، وتعد سلامة مياه المحيطات والبحار أمرًا حيويًا لبقاء البشر ووجودهم على قيد الحياة.

يركز [الهدف رقم 14 من أهداف التنمية المستدامة](#) التي وضعتها الأمم المتحدة على حفظ الحياة البحرية، ومن خلال تحقيق ذلك الهدف، تسعى دول العالم إلى:

- تقليص نسبة التلوث البحري
- حماية النظم البيئية وإعادة تأهيلها
- الحد من تحمض المحيطات
- تعزيز ممارسات الصيد المستدام
- الحفاظ على المناطق الساحلية والبحرية
- الحد من الإعانات التي تتسبب في الصيد الجائر
- زيادة الفوائد الاقتصادية من الاستخدام المستدام للموارد البحرية
- زيادة المعرفة العلمية، والبحث، والتكنولوجيا المعنية بسلامة المحيطات
- دعم المصايد السمكية الصغيرة
- تنفيذ وتطبيق قانون البحار الدولي.

اعتمدت دولة الإمارات تاريخياً على صيد اللؤلؤ والتجارة عبر البحار بشكل كبير لتحقيق النمو الاقتصادي. وتعمل [وزارة التغير المناخي والبيئة](#) جاهدة على إطلاق مبادرات تساعد على تعزيز الموارد البحرية والحفاظ عليها وتحقيق استدامتها.

وتعطي الوزارة أهمية قصوى للقوانين واللوائح التي تعزز تطوير المصايد السمكية المستدامة، وتحمي المحيطات من التلوث، وتنظم الأنشطة التي تؤثر على البيئة البحرية.

التحديات

أجرت هيئة البيئة في أبوظبي مسحاً لتقييم موارد المصايد السمكية في مياه دولة الإمارات، حيث أشارت نتائج [المسح المعلن عنها في يناير 2019](#) إلى:

- أن نسبة 85% من مخزون الأنواع السمكية تتعرض للاستهلاك الجاهر مقارنة مع معايير الاستدامة
- الإفراط الشديد في الصيد مما أدى إلى صيد الأنواع الرئيسية من الأسماك، مثل: سمك الهامور، وسمك الشعري، وسمك الفرش (أكثر أنواع الأسماك استهلاكاً) بما يجاوز ثلاثة إلى خمسة أضعاف الحد المقبول لاستدامة تلك الأنواع من الأسماك
- فقدان أشجار القرم، والأعشاب البحرية في المناطق العمرانية الجديدة على الساحل يؤثر بشدة على ثروات مناطق صيد الأسماك.

المبادرات

المصايد السمكية

يعتبر صيد الأسماك في دولة الإمارات جزءًا لا يتجزأ من التراث الثقافي، وكان بالنسبة للمجتمعات الساحلية مصدرًا للكسب والعمل أيضًا، وتركز دولة الإمارات على تطبيق خطة إعادة تأهيل تدعم استدامة المصايد السمكية على المدى الطويل.

يهدف [بيان الإطار الوطني لاستدامة الثروة السمكية بدولة الإمارات \(2019-2030\)](#) إلى متابعة مصايد الأسماك المستدامة عن طريق:

- تطبيق الإجراءات الإدارية التي تتناسب مع الوضع الحالي للمصايد السمكية
 - إعادة تأهيل موائل الأنواع السمكية.
- صدر [القانون الاتحادي رقم 23 لسنة 1999](#)، وقراره الوزاري رقم 302 لسنة 2001 للحد من استغلال الثروات المائية الحية، وحمايتها، وتنميتها في دولة الإمارات.

إصلاح الموائل الساحلية والبحرية في دولة الإمارات

أطلقت حكومة دولة الإمارات مبادرات فعالة لحماية، وضمان الحفاظ على التوازن في التنوع البيولوجي البحري، وتعمل وزارة التغير المناخي والبيئة على:

- إصلاح المناطق الساحلية المتضررة
- إعادة تأهيل الشعاب المرجانية
- الحفاظ على مجموعات متعددة الأنواع من الكائنات البحرية
- زراعة أشجار القرم التي توفر ملاذًا آمنًا وموطنًا تغذية للعديد من الكائنات الحية
- استغلال الشعاب الاصطناعية لدعم البيئة البحرية.

تتضمن الأهداف ما يلي:

- تطوير مناطق الموائل البحرية في دولة الإمارات؛
- تعزيز التنوع البيولوجي (الأنواع البحرية والموائل) في المناطق البحرية والساحلية في دولة الإمارات
- تعزيز استدامة النظام البيئي البحري.

حقق مشروع أشجار القرم زراعة 273,210 شتلة من تلك الأشجار على مساحة 283,068 متر مربع، مما سيؤدي دورًا فعالًا في:

- تقليل انبعاثات الكربون
- حماية المناطق الساحلية
- التقليل من آثار الكوارث الطبيعية البحرية، والتعرية
- العمل كموقع رعاية ومصدر تغذية للكائنات الحية، وحاضنة طبيعية للموارد المائية الحية

- المساعدة في الحفاظ على التوازن البيئي
- حماية الكائنات البحرية من خطر الانقراض
- تشجيع السياحة البيئية.

اقرأ المزيد عن [مشروع زراعة أشجار القرم](#) (باللغة الإنجليزية).

المحميات البحرية

سيضمن إنشاء المحميات الحفاظ على الموائل والكائنات البحرية الهامة للأجيال القادمة، وتعد [شبكة زايد للمحميات الطبيعية](#) أكبر شبكة في العالم من حيث عدد المحميات.

هناك العديد من المحميات البحرية في دولة الإمارات، ومن أهمها:

إمارة أبوظبي

- متنزه السعديات البحري الوطني: موطن سلحفاة منقار الصقر المهددة بالانقراض
- محمية الياسات: جزر محاطة بالشعاب المرجانية التي تعتبر موطنًا هامًا للعديد من الكائنات البحرية
- متنزه القرم الوطني: موطنًا للملايين من أشجار القرم التي تساعد على امتصاص ثاني أكسيد الكربون المنبعث من استخداماتنا في الحياة الحضرية
- محمية مروح للمحيط الحيوي: محمية غنية بتنوعها البيولوجي الذي تدعمه بيئات بحرية وساحلية، وتعتبر موطنًا لأكثر من 100 نوع من الأسماك والنباتات البحرية في العالم
- محمية بو السيايف: وهي موطن لطيور النحام الكبير، وأنواع أخرى من الطيور المستوطنة والمهاجرة
- محمية رأس غناضة: موطن لتجمعات الشعاب المرجانية.

إمارة دبي

- محمية رأس الخور

إمارة الشارقة

- محمية جزيرة صير بونعير – تتميز بالتواجد الكثيف لأعشاش السلاحف البحرية، والطيور المستوطنة والمهاجرة.

التلوث البحري

أدى النمو السكاني والزيادة المستمرة في إنتاج النفايات إلى زيادة فورية في معدل إلقاء النفايات في البحار والمحيطات، مما نتج عنه حدوث التلوث البحري. وقد صدقت دولة الإمارات على بروتوكولات مختلفة لضمان حماية الموارد البحرية مثل:

- [بروتوكول بشأن التحكم في النقل البحري للنفايات الخطرة والنفايات الأخرى عبر الحدود والتخلص منها](#)- ويشمل حركة النفايات عبر الحدود، وإلقاء النفايات في البحر، ومياه التوازن في ناقلات النفط، ونفايات السفن التجارية.
- [بروتوكول حماية البيئة البحرية من التلوث الناجم من مصادر البر](#) ينص على ضمان اتخاذ جميع التدابير المناسبة لمنع حدوث التلوث الناجم عن تفرغ نفايات من الأرض إلى مناطق بحرية، والحد منه

ومكافحته، سواء كانت تلك النفايات محمولة بحراً، أو جواً، أو مفرغة مباشرة من الساحل، بما في ذلك: المصبات وخطوط الأنابيب.

- [بروتوكول التلوث البحري الناجم عن استكشاف واستغلال الجرف القاري](#) - وهو ينسق الأنشطة الإقليمية لحماية البيئة البحرية من التلوث الناجم عن استكشاف واستغلال النفط والغاز في الجرف القاري.

الأثر

شهد [برنامج المصايد السمكية المستدامة لدولة الامارات](#) نتائج مستدامة أدت إلى:

- اكتمال مسح تقييم الموارد السمكية، الذي يعتبر المسح الأكثر شمولاً على الإطلاق في المياه الإقليمية لدولة الإمارات
- وضع قوانين وسياسات جديدة للمصايد السمكية، وتحديث اللائحة التنفيذية للقانون الاتحادي رقم 23 لسنة 1999
- تشريعات خاصة بحظر الصيد في موسم التكاثر لنوعي أسماك: الشعري، والصافي.
- ترخيص قوارب الصيد
- اصدار قرارات بشأن تنظيم صيد الأسماك بطريقتي الحظرة، والضغوة
- تنمية إطار السياسة الوطنية للمصايد السمكية، والتوجيهات الوطنية لتربية الأحياء المائية لتحديد محور السياسات المستقبلية.

[احتلت دولة الامارات المرتبة الأولى عالمياً في مجال المحميات البحرية لعام 2018](#) (باللغة الإنجليزية)، ويشير ذلك إلى التزام الحكومة والقيادة بالحفاظ على الموارد البحرية. اقرأ المزيد عن مبادرات دولة الإمارات للحفاظ على الحياة البحرية من [هنا](#).

خاتمة

بفضل الجهود المتواصلة والمبادرات المتعددة في مجال الحفاظ على البيئة، تعمل حكومة دولة الإمارات على ضمان حماية الموارد البحرية والمحافظة عليها، من أجل خلق توازن بيئي وتحقيق الاستدامة البيئية.